الإدارة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد

Electronic administration and its role in the fight against corruption

الدكتور/ عبد العزيز شملال [1،2]

[1] **جامعة أم البواقي، (الجزائر)**

[2] **المؤلف المراسل:** chemlalapc@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/12/20 تاريخ القبول للنشر: 2019/08/25 تاريخ النشر: 2019/09/28

❖❖❖❖❖❖❖

ملخّص:

إن التطور الذي حدث في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال وظهور الانترنت ومختلف التطبيقات الالكترونية، ساهم بشكل كبير في عصرنة الإدارة من خلال تطبيق هذه التقنيات في مجال النشطات الإدارية والخدمات المقدمة للمواطنين وبذلك نقول بأن الإدارة الإلكترونية أصبحت اليوم ضرورة حتمية ولاسيما في الدول التي لديها الامكانيات المادية والبشرية لتحقيقها، وذلك لأنها استغنت عن الإدارة التقليدية الورقية واستبدلتها بأجهزة الحاسوب والبرامج والأرضيات الإلكترونية.

هذه الأخيرة سهلت على طالبي الخدمة العمومية الحصول عليها دون الاحتكاك بالموظف العمومي الذي عادة ما يكون محل لمساومته وابتزازه للحصول على مزيات غير مستحقة، لذلك جاءت هذه الإدارة الإلكترونية لتقديم الخدمة العمومية في أسرع وقت وأقل تكلفة وبنجاعة وبكل شفافية، مساهمة بذلك بمكافحة كل أشكال الفساد.

الكلمات المفتاحية: الإدارة العمومية؛ العصرنة؛ الإدارة الإلكترونية؛ مكافحة الفساد.

Abstract:

Developments in the field of information and communications technologies, and especially with the emergence of the Internet and various electronic applications, have enabled the modernization of public administration, while integrating these applications into the activities and services of the administration provided to citizens. So e-government has become a necessity in society today, especially those with human and material resources. This electronic technique has enabled the transition from traditional paper administration to electronic administration, using micros, programs and electronic platforms. The latter also allowed applicants to have services without being in direct contact with the employee who sometimes requested undue.

benefits. In this context, all these electronic technologies have evolved in the public administrations which have managed to provide services that are very fast and cheaper and with transparency, so this electronic administration has been involved in the fight against corruption.

Public administration, modernization, electronic administration, the fight against corruption.

Keys words: *Public administration; modernization; electronic administration; the fight against corruption.*

مقدّمة:

إن تطور المجتمع عبر العصور المختلفة واكبته تغيرات في الحياة ووسائلها ونمطها والنظم المختلفة المسيرة لها سواء القانونية منها أو السياسية والاجتماعية أو التكنولوجية. هذه الأخيرة عرف فيها العالم ثورة كبيرة ولا سيما في التكنولوجيات الحديثة في مجال الاتصالات وذلك بفضل انتشار الأقمار الصناعية التي اختزلت فعلا المسافات وجعلت العالم كله عبارة عن قرية صغيرة، وانتقاله من الإدارة الورقية إلى الإدارة الإلكترونية كما يقال.

إن هذا التطور التكنولوجي هو الذي دفع بدول العالم إلا أن تتطلع لإنجاز وتطوير كل منظوماتها بهدف تحقيق التنمية المستدامة على كافة الأصعدة، ولن تُحَقِّقَ ذلك دون أن يكون هذا القطاع التكنولوجي أحد ركائزها الأساسية.

وفي إطار تحسين الإدارة وعصرنتها ومواكبتها لهذا التطور التكنولوجي، الذي ساهم بشكل كبير في مكافحة كل أشكال الفساد من خلال إدخال تقنيات تكنولوجيات الاعلام في كل تعاملاتها الإدارية سواء مع المواطنين ومختلف الإدارات العمومية مما سهل تقديم الخدمة العمومية في أقصر وقت ممكن وبعيدا عن كل الشبهات المتعلقة بالفساد التي كانت سائدة في الإدارة التقليدية الورقية.

لذلك سعت أغلب الدول وحسب قدراتها المالية ومن بينها الجزائر إلى إتباع وتطبيق هذه التقنية الإلكترونية الحديثة، وذلك من أجل التكفل التام والمميز بانشغالات المواطنين من جهة، وتقديم خدمة عمومية ذات مستوى عال من جهة ثانية. لذلك أصبحت الإدارة الإلكترونية ضرورة حتمية في المجتمعات وأبعد من ذلك أنها تساهم بقسط كبير في مكافحة الفساد لهذا الغرض نتساءل:

- ما مدى مساهمة الإدارة الإلكترونية من خلال تطبيقاتها المختلفة في مكافحة الفساد ؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية أسئلة فرعية وهي:

- ما المقصود بالإدارة الإلكترونية ؟
- ما هي مبـــــــــادئها ومتطلباتها؟
- فيما تتمثل فوائـــــــــــــــدها؟

والإجابة على هذا التساؤل الرئيسي وأسئلته الفرعية تكون عبر محورين نتطرق في الأول للإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية وفي الثاني إلى تطبيقاتها المختلفة ودورها في مكافحة الفساد.

المبحث الأول
الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية

من المعروف أن دراسة أي موضوع نظريا أو عمليا يستوجب دراسة التأصيل التاريخي الخاص به والإحاطة بجوانبه ومعرفة مدى التقدم الذي حصل في هذا الموضوع ونبين مكانتنا فيه أيضا، لأن البعض يعتقد بأن دراسة التأصيل التاريخي ما هو إلا مضيعة للوقت ومجرد ترديد لما سبق لا فائدة منه.

لكن دراسة الموضوع دون تطوره التاريخي يجعل الباحث ذو أفق ضيق إذ أنه سيمسك بموضوع بحثه من خلال جانب واحد خلافا لحالة دراسة التطور التاريخي فأنه سيكون أوسع أفق وفهما للموضوع، إذ أنه سيسيطر عليه من خلال جوانب عديدة.

لهذا الغرض استدعت دراسة هذه الورقة البحثية وقبل الدخول مباشرة في موضوعها ألا وهو دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد، لابد من أن نحدد الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة، وذلك من خلال التطرق لكل من التطور التاريخي ومفهوم الإدارة الإلكترونية، ثم نتعرض بعدها لمبادئها، متطلباتها، فوائدها وأهدافها ويكون ذلك في المطالب الموالية:

المطلب الأول: التطور التاريخي للإدارة الالكترونية

إن دراسة التأصيل التاريخي والإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية يمكننا من التعرف عن أصولها وجذورها التاريخية وبالتالي نتحسس الظروف والملابسات التي نشأت فيها هذه التقنية.

وكما يقول الأستاذ إبراهيم عبد العزيز شيحا[1] "الدراسة التاريخية لأي موضوع لها أهميتها التي لا تنكر في تأصيل ما يتضمنه من أحكام وقواعد بل وفي الوقوف على مبررات وجوده وخلقه"[2].

ومن خلال المراجع التي تناولت موضوع الإدارة الإلكترونية بصفة عامة وتطورها التاريخي بصفة خاصة والتي تصفحناها لإعداد هذه الورقة البحثية وجدناها ترجع ظهور ها لأول مرة الى سنة1960[3].

وهذا عن طريق شركة(IBM) العالمية التي استعملت مصطلح معالجة الكلمات على فعاليات طابعتها الكهربائية. وقد كان هدفها من ذلك هو جذب واستقطاب الإدارات إلى إنتاج وامتلاك مثل هذه الطابعات وربطها مع الحاسوب مع استخدام معالج الكلمات الذي سبق وإن اشرنا إليه.

وفي سنة 1964 تم إنتاج جهاز أخر طرح في الأسواق من طرف نفس الشركة (IBM) أطلق عليه اسم (MT/ST)[4] الشريط المغنط/ وجهاز الطابعة المختار[5].

وقدم هذا الجهاز خدمة وجهدا كبيرين للإدارة من حيث تخزينه لكل المراسلات المكتوبة بصفة آلية مباشرة بعد نسخها من طرف الطابعة، وهذا ما يسهل للإدارة استعمال نفس الرسالة وتحويلها إلى عدة مرسلين إليهم في نفس الوقت.

ولكن لم تصل الى الصورة الرسمية كما أشار الباحث عشور عبد الكريم من جامعة قسنطينة إلا في أواخر سنة1995 بولاية فلوريدا الأمريكية في هيئة البريد المركزي[6].

ثم توالت بعد ذلك ظهور العديد من التقنيات المتطورة وتطبيقها في مجال التسيير الإداري الحديث في العديد من المؤسسات والإدارات العمومية والمصالح الحكومية.

وعليه نقول بأن الإدارة العمومية على كل مستوياتها سعت بكل ما لها من إمكانيات للتكيف مع هذه الآلية الجديدة لتسيير مصالحها والانتقال بها من الإدارة التقليدية إلى أخرى تبحث عن استبدال الإنسان الموظف بالآلة الإلكترونية، وتطويرا لهذه الفكرة توصلت البحوث والابتكارات العلمية إلى اكتشاف الانترنت والشبكات التواصلية والتراسلية بمختلف أنواعها. وقد ساعد هذا التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات في إحداث تغييرات هامة في الإدارة العمومية من خلال إدخال هذه التقنيات والتطبيقات الحديثة شيئا فشيئا إلى غاية تعميمها مما أدى إلى الوصول إلى تجسيد فعلي للإدارة الإلكترونية وبالتالي التخلي عن الإدارة الورقية التقليدية.

وفي هذا الصدد نشير لبعض الإحصائيات التي ذكرها الاتحاد الدولي للاتصالات التابع للأمم المتحدة والتي تؤكد الانتشار الواسع لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وخاصة ما تعلق بالاستعمال الكبير للأنترنت، ولا سيما من فئة الشباب، وقد بلغت نسبة انتشار استعمال الانترنت في سنة 2017 لدى الرجال 50.9% مقابل 44.9% للنساء.

ويتوقع الاتحاد الدولي للاتصالات بحلول عام2025 وذلك في تقريره لسنة2017، بأنه ينبغي أن يصل معدل انتشار الانترنت/النطاق العريض إلى 75% على مستوى العالم، و65%[7] في البلدان النامية و35% في أقل البلدان نموا، وتصل نسبة استعمال سكان العالم للخدمات المالية الرقمية 40%.

المطلب الثاني: مفهوم الإدارة الإلكترونية

تشير بعض أدبيات الفكر الإداري أن الاهتمام بالإدارة الإلكترونية ظهر بعد الانتهاء من مواجهة توافق الأجهزة والبرامج مع مشكلة عامة، إذ توجهت معظم الدول نحو الاستخدام الأمثل لتقنيات الاتصال واستغلالها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[8].

وفي هذا السياق تعرف الإدارة الإلكترونية بأنها: "استخدام خليط من التكنولوجيا لأداء الأعمال والإسراع بهذا الأداء وإيجاد آلية متقدمة لتبادل المعلومات داخل المنظمة (الهيئة) وبين المنظمات(الهيئات) الأخرى"[9].

وعرفت كذلك بأنها: "استخدام الوسائل والتقنيات الإلكترونية بكل ما تقتضيه الممارسة أو التنظيم أو الإجراءات أو التجارة أو الإعلان"[10].

كما عرفها الدكتور سعد غالب ياسين[11] "باعتبارها منظومة متكاملة، وبنية وظيفية وتقنية مفتوحة". وبالتالي فهي حسبه تمثل الإطار الشامل لكل من الأعمال الإلكترونية للدلالة على الإدارة الالكترونية للأعمال، والحكومة الالكترونية للدلالة على الإدارة الإلكترونية العامة أو الإدارة الإلكترونية لأعمال الحكومة الموجهة للمواطنين، أو الموجهة للأعمال أو الموجهة لمؤسسات ودوائر الحكومة المختلفة. كما ميز هذا الباحث بين الإدارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية نظرا لتشابهها لفظا ولكن متباعدة في المعنى[12].

وعرفت الإدارة الإلكترونية كذلك بأنها: "تنفيذ كل الأعمال والمعاملات التي تتم بين طرفين أو أكثر، سواء الأفراد أو المنظمات، من خلال استخدام شبكات للاتصال الإلكترونية، بغية تحسين العملية الإنتاجية وزيادة كفاءة وفعالية الإدارة، وانجاز العمل بها بسرعة وبكفاءة وبأقل التكاليف"(13).

كما جاء تعريفها من منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي(OCDE) بأنها: "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحسين إدارة المرافق العامة".

ويرجع البروفيسور جون جاك لفوني بجامعة ليل2 الفرنسية، قرار إدخال الإدارة الإلكترونية في فرنسا كان من خلال إصلاحات الدولة والتي بدأت لأول مرة في خطاب رئيس الحكومة ليونال جوسبان بمدينة "هورتان" يوم 1997/08/25، الذي أعلن فيه القيام بإجرائيين:

الأول يتمثل في إدخال التطبيقات الإلكترونية في علاقات الإدارات مع المنتفعين من خدماتها، والثاني السعي من أجل تحسين خدمات الإدارة(14).

كما يرى بعض الباحثين أن الإدارة الإلكترونية: هي المظلة الكبيرة التي تتفرع عنها تطبيقات مختلفة مثل التجارة الالكترونية والأعمال الالكترونية، وكذلك الحكومة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني، وبالتالي نجد أن الإدارة الإلكترونية أشمل وأعم(15).

وإلى جانب ما سبق فان الدكتورة لاتيسيا روو: ترى بأن أفاق الإدارة الإلكترونية سوف تصبح كأداة تهدف إلى وضع إدارة فعالة تشبع كل الاحتياجات الصريحة والضمنية لمستعمليها(16).

وخلاصة لما تقدم من التعاريف المختلفة يمكن القول بأن الإدارة الإلكترونية هي منظومة إلكترونية متطورة ومنتظمة، تهدف إلى تحويل العمل الإداري العادي من إدارة يدوية وورقية إلى إدارة حديثة باستخدام الحاسوب مع الاعتماد على نظم معلوماتية قوية تساعد في اتخاذ القرار الإداري بأسرع وقت وبأقل التكاليف، وبالتالي نكون قد انتقلنا من الإدارة الورقية إلى الإدارة الإلكترونية.

المطلب الثالث: مبادئ ومتطلبات الإدارة الإلكترونية

ترتكز الإدارة الإلكترونية على مجموعة من المبادئ والمتطلبات التي تساعدها على تحقيق أهداف مربوطة بفوائد هامة تعود على الادارة المقدمة للخدمة العمومية من جهة وعلى المنتفعين من خدماتها من جهة أخرى، لذا يستوجب علينا التوقف عند هذه المسائل بنوع من الإيجاز في الفروع الموالية:

الفرع الأول: مبادئ الإدارة الإلكترونية

ترتكز الإدارة الإلكترونية على العديد من المبادئ نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

- الإدارة الإلكترونية تحسن من نوعية الخدمة العمومية المقدمة للمواطن وذلك بخلق بيئة عمل نظيفة تسمح بتنوع المهارات والكفاءات ولا سيما في مجال استخدام التكنولوجيات الحديثة. لهذا أولت الجزائر مؤخرا عناية كبيرة لهذه المسألة وذلك لتوافر إرادة سياسية قوية في هذا المجال، حيث قامت بتوسيع استخدامها وحمايتها من الجرائم التي قد تمس بها، وذلك بإصدار نصوص قانونية هامة، كما هو الحال بالنسبة لقانون الوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها(17).

وتدعمت هذه الحماية مؤسساتيا من خلال إنشاء وتنصيب الهيئة الوطنية لمكافحة الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها[(18)].

- التركيز على النتائج: ينصب اهتمام الإدارة الإلكترونية على تحويل الأفكار إلى نتائج مجسدة في أرض الواقع، مع تحقيق فوائد للجمهور من خلال عصرنة الإدارة مما يؤدي إلى التخفيف من العبء الذي كان يلقى على كاهل المنتفع من خدمات الإدارة وكذا مقدمها، من حيث الجهد، المال والوقت، مع توفير الخدمة المنتظمة والمستمرة على مدار الساعة[(19)].

وهنا أشير وباختصار لما جاء في مقال منشور على الانترنت لصاحبه أحمد السيد الكردي[(20)]، بأن للإدارة الإلكترونية عناصر، حيث تعتبر إدارة بلا ورق، وبلا مكان لأنها تكون بالهاتف سواء كان محمولا أو ثابتا، والعمل عن بعد من خلال مؤسسات تخيلية.

كما اعتبرها بلا زمان لأنها تستمر 24 ساعة متواصلة، ففكرة الليل والنهار والصيف والشتاء هي أفكار لم يعد لها مكان في العالم الافتراضي الجديد، فنحن كما يقول الباحث ننام وشعوب أخرى تصحو لذلك لابد من العمل المتواصل لمدة24 ساعة حتى نتمكن من الاتصال بهم وقضاء مصالحنا[(21)].

- تخفض التكاليف: يتحقق ذلك من خلال الاستثمار في تكنولوجيات المعلومات، وتعدد المتنافسين على تقديم الخدمات بأسعار زهيدة تؤدي بالضرورة إلى تخفيض التكاليف[(22)].

وهذا هو الشيء الملاحظ لدينا في الجزائر مع دخول المتعاملين الثلاث في مجال الهاتف النقال(موبليس، جيزي، أوريدو)حيث اشتد التنافس بينهم من أجل استقطاب الزبائن بمزاياهم التي يطرحونها من الحين إلى الأخر في منافسة مشروعة.

ودائما في نفس السياق صرحت وزيرة البريد والمواصلات في حصة فوروم الإذاعة يوم 2017/02/26 بأن السلطات العمومية وعلى رأسها وزارتها تسعى إلى تشجيع الاستثمار في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال من خلال خلق مؤسسات مصغرة للشباب مع التعهد بتكوينهم ومرافقتهم من طرف الوزارة نفسها. وذكرت كذلك بأنه سيضاف الكابل الثاني بالموازاة مع الأول الرابط بين الجزائر وأوروبا عبر عنابة مارا بالبحر الأبيض المتوسط.

ضف إلى ذلك إنشاء شبكة موازية احتياطية لضمان وتأمين الاتصالات للمواقع والإدارات الاستراتيجية في حالة وقوع أي طارق مفاجئ.

وهذا ما طالب به البروفيسور جورج شاتيون من جامعة السوربون بفرنسا في مقال له منشور على الانترنت: "لابد من تأمين المبادلات الالكترونية بين المواطنين والمصالح العمومية خاصة ما تعلق بالتوقيع الالكتروني الذي يسهل استخدامه في غير اغراضه، وحماية المعطيات، مع تطوير سياسة اتصال لفائدة المستعملين حتى تخلق لديهم ثقافة تثمين هذه المعطيات..."[(23)].

ونفس الشيء الذي خلص إليه "ايدوان لو" رئيس مشروع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول الحكامة العمومية والتنمية الاقليمية في مقال له حيث جاء فيه: "إن المواطنين يستعملون مصالح الإدارة الإلكترونية في غياب تأمين واحترام الحياة الخاصة والأمن، وعلى السلطات العمومية أن تحافظ

على ثقة المواطنين فيها، وعلى سبيل المثال بأن المعلومات المصرح بها لا تستعمل بطريقة تعسفية، ولذلك يجب أن تكون كل المبادرات في مجال الإدارة الإلكترونية مطابقة لأمال وتطلعات المجتمع..."[24].

وهذا ما قامت به السلطات العمومية في الجزائر مؤخرا من خلال إصدار القانون رقم18-07 يتعلق بحماية الاشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي[25] والذي يندرج في إطار تطبيق المادة 46 من دستور 2016 التي تنص في فقرتها الأخيرة على أن "حماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي حق أساسي يضمنه القانون ويعاقب على انتهاكه".

ولتأكيد هذا المسعى أعلنت وزيرة البريد والمواصلات كذلك بأن القمر الاصطناعي الكومسات1 سيدخل حيز التنفيذ ابتداء من الدخول الاجتماعي المقبل لسنة2019، الشيء الذي سوف يعطي نقلة نوعية للاتصالات في الجزائر وحتى لتقديم الخدمات للدول الإفريقية وذلك ببعدها الاقتصادي.

وكمثال لتجسيد هذا التقارب الإفريقي نذكر مذكرة التفاهم المبرمة بين الجزائر والنيجر حول التعاون في مجال البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال المصادق عليها بمرسوم رئاسي بتاريخ 24 يناير سنة 2018[26].

- التغيير المستمر: وهو المبدأ الأساسي في الإدارة الإلكترونية، بحكم أنها تسعى دوما وبانتظام لتحسين وتغيير وإثراء ما هو موجود، وكذلك رفع مستوى الأداء نحوى الأفضل سواء بقصد كسب رضا الزبائن، أو بقصد التفوق في التنافس[27]. وفي إطار التغيير المستمر يذكر الباحث "محمادولو" من جامعة باريس1في أطروحته للدكتوراه، بأن الإدارة الالكترونية تسعى دوما إلى الوصول إلى تحسين نوعية الخدمات وتكثيف فعالية السياسات التي تساهم في تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية[28].

- سهولة الاستعمال والإتاحة للجميع: أي من خلال تطبيق آليات الإدارة الإلكترونية التي تسمح للجميع في المنازل والعمل والمدارس والمكتبات أن يتواصلوا كيف ما شاءوا ومتى شاءوا.

كما هو الحال الأن في الجزائر من خلال سهولة الحصول على وثائق الهوية بمجرد الولوج إلى موقع وزارة الداخلية، خاصة بالنسبة لحاملي جواز السفر البيومتري يمكنهم أن يتحصلوا على بطاقاتهم للتعريف الوطنية بمجرد ملء استمارة على النت، دون التنقل إلى مصالح البلدية أو الدائرة والانتظار في طوابير قد تستغرق أوقات كثيرة وتعطيل لمصالحهم، وإيداع وثائق ورقية كما كان عليه الحال في السابق القريب.

وكذلك ما هو معمول لدى مصالح العدالة، وشركة سونلغاز التي يمكن لزبائنها دفع فواتيرهم عبر الانترنت دون التنقل إلى وكالاتها التجارية والاصطفاف أمام شبابيكها لساعات وساعات.

كما سعت السلطات العمومية في الجزائر مؤخرا في انتهاج سياسة جديدة في إطار تشجيع التجارة الإلكترونية من خلال وضع منصات الدفع الإلكتروني عبر الانترنت حتى تسهل عملية الدفع الآلي عبر الموزعات الآلية التي تسعى الحكومة من خلال إلزام كل التجار التزود بهذه التقنية الحديثة لتمكين الزبائن الذي يستعملون بطاقاتهم الائتمانية لدفع تكاليف مشترياتهم من المحلات التجارية دون استعمال لنقودهم الورقية والمعدنية.

الفرع الثاني: متطلبات الإدارة الإلكترونية

إن إنجاح مشروع الإدارة الإلكترونية مرتبط أساسا بتوفر العديد من المتطلبات اللازمة من أجل تسهيل تطبيق هذه التقنية التكنولوجية الحديثة. نذكر منها تلك المتعلقة بالمتطلبات المادية والبشرية على غرار التركيز أكثر على الأفراد ذو الكفاءة في مجال التكنولوجيات الحديثة وتزويدهم بالوسائل المادية من أجهزة وشبكات وغيرها.

وقد لخصت الطالبة منى عطية البشري(29) متطلبات الإدارة الإلكترونية في:

- متطلبات تقنيات المعلومات والاتصالات الإلكترونية،
- المتطلبات المالية، التشريعية(الإطار القانوني المنظم للإدارة الإلكترونية)،
- متطلبات تأمين وحماية أعمال ومعاملات الإدارة الإلكترونية،
- متطلبات إدارية، بشرية وغيرها.

إن توفر كل هذه المتطلبات ومرافقتها من خلال إصدار كل النصوص التشريعية والقانونية المؤطرة لها مما يجعل استعمالها شرعيا من الناحية القانونية، وكذا خلق الاليات التقنية لحماية هذه التعاملات وبالتالي نؤمن هذا المجال، وكل هذه الابعاد سواء كانت التشريعية أو الأمنية سوف تدفع بالضرورة إلى خلق جو من الطمأنينة لدى المستعملين لهذه الإدارة الإلكترونية والميول اليها. وبالمقابل لابد من التقييم الدوري لها والوقوف على مواطن النقص لتصحيحها واستكمالها، وتثمين مواطن النجاح والسعي لتطويرها أكثر فأكثر وسوف نصل إلى إدارة إلكترونية حقيقية، وبالتالي نستغني فيها بذلك على مجموعة من الأعباء التي كانت تعاني منها الإدارة التقليدية الورقية كالاستهلاك المفرط للورق وزيادة أحجام الأرشيفات وكذا انتشار لأشكال الفساد.

الفرع الثالث: أهداف وفوائد الإدارة الإلكترونية

تسعى كل الإدارات مهما كان القطاع والمستوى الذي تتبعه إلى أهداف وفوائد تحقق بها زيادة كفاءة وفعالية الأداء الإداري داخل منظماتها(الهيئات)، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال توسيع تطبيق الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة في إطار الاتصالات السريعة لإدارة أعمالها ومشاريعها وتسيير شؤونها(30).

وعليه فإن للإدارة الإلكترونية أهداف وفوائد عديدة نذكر البعض منها فيما يلي:

أولاً- من أهداف تطبيق الإدارة الإلكترونية:

- أنها تهدف لخلق الجو الملائم والظروف الحسنة لممارسة العمل الإداري وتسهيل عمليات خزن واسترجاع المعلومات(31).

- ومن اهدافها كذلك، التحول إلى التراسل عبر البريد الإلكتروني بدلا من التراسل الورقي المتمثل في البريد الصادر والوارد(32). وهذا ما جاء به المشرع الجزائري في الفقرة السادسة من المادة الثانية من القانون رقم 09-04 المتعلق بالقواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها(33).

- تساعد على التقليل من التعقيدات الإدارية، وتسريع إنجاز الأعمال والمهام المختلفة[34].

- تقليل كلفة الإجراءات الإدارية، مع زيادة كفاءة عمل الإدارة في تعاملها مع الجمهور والكيانات المؤسساتية[35].

- اختصار الوقت وسرعة إنجاز المعاملات، لأن التعامل الالكتروني يتم بشكل أني دون انتظار(36)، وفي الطوابير الطويلة كما كانت عليه الإدارة التقليدية الورقية.

- تلكم هي بعض أهداف تطبيق الإدارة الإلكترونية ذكرناها على سبيل المثال لأنها كثيرة وكثيرة لا يتسع المقام للتعرض لمجملها.

ثانياً- كما للإدارة الإلكترونية فوائد كثيرة نوجز البعض منها فيما يلي:

- السرعة في انجاز العمل باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات.

- المساعدة في اتخاذ القرار بالتوفير الدائم للمعلومات بين متخذي القرار[37]، وتمكينهم من الحصول عليها في أقل وقت مما يقلل من هامش القرارات الارتجالية التي تكون عرضة للأخطاء.

- تخفيض تكاليف العمل الإداري مع رفع مستوى الأداء[38].

- تجاوز مشكلة البعدين الجغرافي والزمنين والتخطيط للمشاريع المستقبلية...الخ[39].

خلاصة لما تقدم حول الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية نلاحظ بأنها كانت نتيجة حتمية وضرورة استلزمها التطور الذي حصل في المجتمع والإدارة وتسييرها ككل، مما ألزمها أن تتحين وتواكب هذا التطور المذهل لتكنولوجيات الاتصال، وأن تستغل الإدارة هذه القفزة التكنولوجية النوعية والحديثة من أجل المساهمة في تحسين الخدمة الإدارية العمومية للمواطنين بصفة عامة من جهة، ومكافحة الفساد بصفة خاصة من جهة ثانية، وهذا ما نصبو إلى عرضه في هذا المقال، لذلك فضلت أن أقف على مفهومها أولا قبل الكشف مباشرة عن دورها في المكافحة.

المبحث الثاني

التطبيقات المختلفة للإدارة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد

إن إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة من انترنت، الانترانت وشبكة الإكسترانت... في الأعمال الإدارية أدت بالضرورة إلى تحسين أداء الإدارة وعصرنتها، وبالضرورة إخراجها من طابع الخدمات الإدارية التقليدية إلى خدمات الكترونية سريعة وفعالة، تحمي الهيئات الإدارية وتحقق لها الاستخدام الأمثل والسريع والدقيق وبكل شفافية، مما يساعدها كذلك في مكافحة الفساد وعلى نطاق واسع.

ومن هذا الأساس سنتطرق إلى دور الإدارة الإلكترونية في محاربة هذه الظاهرة، وذلك من خلال إدارة فعالة للمرافق العمومية، وتفعيل الشفافية والسرعة في التعامل وتطبيق مبدأ المساواة بين المنتفعين من الخدمة العمومية عبر تطبيق التكنولوجيات الحديثة في عالم الاتصالات، وهذا ما سنبرزه من خلال ما قامت به الدولة في هذا السياق.

وما دمنا قد عرفنا الإدارة الإلكترونية في المحور الأول يستوجب علينا بالمقابل أن نعرف الفساد ونحدد جرائمه التي تعاني الإدارة منها والتدابير الوقائية منه، ثم نعرج على دور هذه الأخيرة في مكافحته والمساهمة في تفعيل هذه التدابير الوقائية ويكون ذلك في المطالب الموالية:

المطلب الأول: تعريف الفساد

إن الفساد كظاهرة ليست وليدة اليوم بل لها جذورها التاريخية عبر الحضارات القديمة، حيث تشير بعض الأبحاث التاريخية كما يقول عبد العالي حاحة نقلا عن عبد الكريم بن سعد ابراهيم الخثران، بعثور فريق هولندي من العلماء على آثار تحوي قائمة موظفين فاسدين معروفين في الحكومة وذلك في موقع بسوريا يعود تاريخها إلى3500 سنة مضت[40].

ولقد عرفت الحضارات العراقية القديمة صور للفساد في قوانينها منها: اوروك، أورنمو والألواح السومرية والتي يعود تاريخها إلى3000 سنة قبل الميلاد.

أما بالنسبة للحضارة الفرعونية المصرية قد أشارت إلى العديد من الجرائم ولا سيما المحاباة، الإهمال، الرشوة واستغلال السلطة. ونفس الشيء بالنسبة للحضارة اليونانية والرومانية لا يتسع المجال للتعرض لمجملها.

والفساد في معاجم اللغة: من فسد (ضد صلح) والفساد لغة البطلان، فيقال فسد الشيء أو بطل واضمحل، والفساد من فسد الشيء، (يفسد) بضم السين (فسادا) فهو فاسد، وفسد بضم السين أيضا فهو (فسيد)، و(افسده ففسد)، والمفسدة ضد المصلحة، وفساد الشيء يعني تلفه وعدم صلاحيته[41].

ويأتي الفساد للتعبير على معان عدة في القرآن الكريم حيث ذكر في أكثر من خمسون موقعا، فهو الطغيان والتجبر كما في قوله تعالى: ((... لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ۚ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ))[42]، أو عصيان لطاعة الله في قوله تعالى: ((إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساد أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفقوا في الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم عذاب عظيم))[43].

المطلب الثاني: جرائم الفساد

جرائم الفساد حددها المشرع الجزائري في القانون رقم01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته[44]، والذي جاء مباشرة بعد مصادقة الجزائر في سنة2004 على الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد لسنة2003.

وجرم هذا القانون عدة أفعال البعض منها كان منصوصا عليها في قانون العقوبات والبعض منها مستحدثة، وبالرجوع إلى المادة71 منه التي نصت على كل المواد الملغاة من قانون العقوبات[45] والمادة72 تشير بالإحالة إلى كل مادة مقابلة في القانون الجديد المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته[46]. وقد حصر المشرع جرائم الفساد وفقا لهذا القانون الجديد في:

- جريمة رشوة الموظفين العمومين وما في حكمها،
- جريمة اختلاس الممتلكات العمومية والإضرار بها،

- جرائم الصفقات العمومية،
- التستر على جرائم الفساد.

مع الإشارة أن المشرع في هذا القانون استحدث بعض الجرائم التي لم يكن منصوص علها في قانون العقوبات وهي:

رشوة الموظفين العموميين الاجانب وموظفي المنظمات الدولية،
- إساءة استغلال الوظيفة،
- تعارض المصالح،
- الاثراء غير المشروع،
- تلقي الهدايا.

إضافة إلى توسيع مجال تجريم كل من جريمتي الرشوة واختلاس الممتلكات العمومية والأضرار بها إلى القطاع الخاص، ونشير كذلك بأنه قد جنح المشرع الجزائري كل جرائم الفساد لكن بالمقابل غلظ في العقوبات وهذا تماشيا مع أحكام الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد السالفة الذكر.

المطلب الثالث: التدابير الوقائية لمكافحة الفساد ودور الإدارة الإلكترونية في تفعيلها

لقد جاء القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته بتدابير وقائية هامة لمكافحة جرائم الفساد، وكان للتكنولوجيات الحديثة في مجال الاتصالات دور هام في التجسيد الفعلي لهذه التدابير وعصرنة الإدارة بتطبيقاتها الإلكترونية مما أدى الى المساهمة في مكافحة الفساد.

ونذكر على الخصوص ما جاء في المادة 3 من القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته التي حددت القواعد الواجب مراعاتها أثناء التوظيف كمبادئ النجاعة والشفافية، ومعايير موضوعية مثل الجدارة والانصاف والكفاءة، واتباع إجراءات مناسبة لاختيار الأفراد المرشحين لتولي الوظائف العمومية.

كما أوجب المشرع من خلال هذا القانون التصريح بالممتلكات من طرف الموظف العمومي عند توليه الوظيفة أو العهدة الانتخابية وعند نهايتهما، وهذا قصد ضمان الشفافية في الحياة السياسية والعمومية.

وبالمقابل أيضا ألزم الإدارات والمؤسسات العمومية بوضع قواعد ومدونات سلوك موظفيها، مثاله ما قام به مؤخرا سلك الأمن الوطني[(47)]. وكذا وضع قواعد وإجراءات لإبرام الصفقات العمومية طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، مع اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الشفافية والمسؤولية العقلانية في تسيير الاموال العمومية.

ودائما في إطار تجسيد كل هذه التدابير الوقائية لمكافحة الفساد ومن أجل عصرنة الإدارة الجزائرية ومواكبتها للتطورات الكبيرة في مجال الخدمات الإلكترونية، ولاسيما بعض التطبيقات التي تساهم بشكل واسع في تقديم خدمة عمومية متميزة وسريعة وغير مكلفة من جهة وتساهم كذلك بشكل واسع في محاربة كل أشكال الفساد من جهة أخرى، وسوف نذكر البعض منها على سبيل المثال في الفروع الموالية:

الفرع الأول: في مجال تسيير الصفقات العمومية

تجسيدا لعصرنة إجراءات إبرام الصفقات العمومية، ولاسيما ما جاء في قانونها الجديد للصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام لسنة2015.[48] قررت الحكومة إعداد مشروع أرضية إلكترونية والتي كانت من المفروض أن تدخل حيز التنفيذ في الثلاثي الثاني لسنة 2017، لكن إلى غاية كتابة هذا المقال لم ترى النور، على الرغم من أن هذه الأخيرة سوف تسهل عملية منح الصفقات العمومية على أساس تمكين كل المتعاملين المعنيين الاطلاع على الخط ومتابعة كل ما يتعلق بدفع مستحقاتهم المتعلقة بتنفيذ الصفقات العمومية، الشيء الذي سيؤدي بالضرورة إلى إبعاد كل السلوكات المشبوهة ولاسيما تلك المتعلقة بالرشوة والمحاباة والتي قد تقع بمجرد الاتصال المباشر بين مسير أو موظف المصلحة المتعاقدة مع المتعامل المكلف بتنفيذ الصفقة العمومية.

وبتجسيد هذه الأرضية الإلكترونية سوف تعطي دفعا كبيرا أولا للتحكم أكثر في إجراءات إبرام وتنفيذ الصفقات العمومية من جهة، وتكرس مبدأ الشفافية والفعالية في مجال الصفقات، وبالتالي مكافحة شبهات الفساد سواء من الموظف العمومي أومن طرف المتعاملين المتعهدين الذين يدفعون أحيانا أصحاب المصالح المتعاقدة إلى تمكينهم من امتيازات غير مبررة وذلك مقابل دفع لمزيات غير مستحقة من جهة ثانية.

إن هذه التجربة الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية طبقت في المغرب وأعطت نتائج جيدة وذلك من خلال إحداث بوابة الكترونية نصت عليها المادة76 من المرسوم المنظم للصفقات العمومية، وقد وفرت هذه الاخيرة، معظم المعلومات والوثائق المتعلقة بالدعوة إلى المنافسة الحرة وخلق نوع من تكافؤ الفرص. وكمثال فإن البرنامج التوقعي ينشر بثلاثة أشهر قبل إتمام السنة المالية، مما يسهل معرفة الصفقات العمومية المزمع طرحها.

كل هذه المعلومات تنشر في البوابة الإلكترونية، وهذا ما يعزز الشفافية والمساواة ويقطع التسريبات المخلة بالتنافس النزيه.

ونفس الشيء بالنسبة لخدمة الضريبة على الخط التي جاءت في إطار عصرنة إدارة الضرائب من خلال استعمال تكنولوجيات الاتصال الحديثة وذلك تجسيد للمادة155 من مدونة الضرائب المغربية التي تسمح للخاضعين للضريبة الإدلاء بها إلكترونيا[49].

الفرع الثاني: في مجال الشفافية في الولوج إلى المصالح العمومية

لقد اتخذت السلطات العمومية في الجزائر خطوات لابأس بها في مجال الدخول إلى المصالح العمومية من خلال مركزة العديد من الإجراءات نذكر منها على الخصوص:

أولاً- الالتحاق بالمناصب العمومية:

عمدت مصالح المديرية العامة للوظيفة العمومية على نشر كل الاعلانات الخاصة بمسابقات التوظيف التي تنظمها المؤسسات والإدارات العمومية على موقعها الالكتروني: (www.concours-

(fonction-publique.gov.dz)، هذا الموقع يسمح لكل المواطنين دون استثناء أو تفضيل، ولا محاباة الدخول إليه والتسجيل ضمنه للمشاركة في المسابقة الخاصة بهم[(50)].

ثانياً- التسجيلات الجامعية لحاملي البكالوريا الجدد:

هذه العملية الإلكترونية سمحت لمصالح وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التحكم فيها نهائيا، بحيث تتم عملية التسجيل والتحويل من جامعة إلى اخرى على مستوى الموقع الإلكتروني للوزارة الذي يفتح في فترات منتظمة تسمح للطلبة الولوج لهذه الأرضية والقيام بتسجيل طلباتهم دون تدخل أو وساطة مهما كانت[(51)].

والشيء نفسه الذي طبقته الوزارة خلال الموسم الجامعي الحالي2019/2018 من خلال مركزة التسجيل في قوائم الالتحاق بالماستر وكذا قوائم المرشحين لمسابقات الدكتوراه عبر الموقع الإلكتروني للوزارة عن طريق أرضية إلكترونية وخلال فترة محددة يمكن لجميع الطلبة المعنيين الولوج إليها دون التنقل إلى مختلف المؤسسات الجامعية، وهذه التقنية الإلكترونية ساهمت وبشكل كبير حسب رأينا في القضاء على المحاباة والتلاعب بالمقاعد البيداغوجية من جهة وتجسيد الشفافية والمساواة بين المترشحين وبالتالي القضاء على أشكال الفساد من جهة ثانية.

ثالثاً- فيما يخص الحصول على السكن الاجتماعي:

مكنت تطبيقات الإدارة الإلكترونية من خلال إنشاء البطاقية الوطنية للسكن ابتداء من سنة2012 من مراقبة والتحكم في عملية توزيع السكنات ومحاربة كل أنواع الغش في التصريحات والمضاربة،[(52)] وكذا محاربة التلاعب بالسكنات من طرف موزعيها بمقابل، وأصبحت هذه العملية تتم بأكثر عدالة ممكنة كما هو الحال في سكنات عدل المربوطة بالأرضية الرقمية والتي ساهمت بشكل كبير في القضاء على المحاباة، الرشوة والبيروقراطية وكل أشكال الفساد.

ودائما في نفس السياق نجد أن بعض الإدارات والمؤسسات العمومية وضعت تحت تصرف المواطنين أرقاما خاصة تمكنهم مباشرة من التبليغ، كما هو الحال بالنسبة للشرطة والدرك الوطني وحصريا التطبيقات الجديدة لهذا السلك فيما يتعلق بتقديم الشكوى الأولية عن طريق الخط مباشرة على الموقع الإلكتروني لمصالحه، وهذا سيجنب لا محال التلاعب بمحاضر الشكاوى في التبليغات المباشرة على مستوى هذه الأجهزة المختصة.

كما خصصت الهيئات الناشطة في مجال مكافحة الفساد وتبيض الأموال فضاءات على مواقعها الإلكترونية للسماح للمواطنين الإبلاغ بصفة مباشرة أو حتى بطريقة متنكرة وبأسماء مجهولة بشهاداتهم حول الجرائم التي لاحظوها ولاسيما ما تعلق بالفساد موضوع المقال.

الفرع الثالث: في مجال خدمة الشبابيك الإلكترونية لطلب الوثائق الإدارية

تعتبر تقنية الشبابيك الالكترونية لطلب الوثائق الإدارية من الخدمات المهمة التي تقدمها الإدارة الإلكترونية للمواطنين حيث أصبحت توفر لهم مختلف الوثائق التي يحتاجونها في حياتهم اليومية في ظرف قصير ودون الانتظار في طوابير طويلة كما كانت عليه سابقا.

هذه الميزة نلاحظها اليوم خاصة على مستوى شبابيك الحالة المدنية بالبلديات التي تسمح للمواطنين الحصول على مختلف عقود الحالة المدنية من أية بلدية كان فيها وذلك نتيجة رقمنة كل هذه الأخيرة على المستوى الوطني في إطار إنشاء بطاقية وطنية للحالة المدنية.

ودائما في نفس السياق نشير إلى التقنية الإلكترونية على الخط التي تمكن المواطنين الذين لديهم جوازات السفر البيومترية الدخول مباشرة إلى موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية وتسجيل رقم تعريفهم الوطني فيتحصلون بصفة ألية على بطاقات تعريفهم الوطنية دون إيداع ملفات جديدة، مع تمكينهم من متابعة ملفاتهم عبر الخط، وإبلاغهم بضرورة الاتصال بالبلدية لسحبها وذلك عن طريق رسالة نصية قصيرة.

ونظرا لنجاح هذه العملية واستكمالا لتوسيع ألياتها على كل بلديات الوطن وتزويدها بالكفاءات المتخصصة، فقد قررت وزارة الداخلية مؤخرا فتح الشبابيك الموحدة بالبلديات من أجل التسريع لاستخراج الوثائق دون الانتظار الرد من المحرك المركزي الموجود بالحميز بالجزائر العاصمة كما كان سابقا.

ضف إلى ذلك الإجراءات الجديدة التي اتخذتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية في إطار التسجيل الالكتروني المباشر للمواطنين الراغبين في المشاركة في قرعة الحج عبر موقعها الإلكتروني، أو الذهاب إلى مصالح بلدية الإقامة للتسجيل المعتاد والمألوف لديهم في هذا الشأن.

ونفس الشيء بالنسبة لقطاع العدالة الذي أدخل بدوره تطبيقات إلكترونية سهلت بذلك عملية الحصول على شهادات الجنسية والسوابق العدلية من أي محكمة أو مجلس على المستوى الوطني.

كما سمحت هذه التقنية الإلكترونية كذلك للمحامين والمتقاضين الاطلاع على الأحكام والقرارات القضائية الصادرة في قضايا موكليهم مباشرة على الخط بموقع المحاكم والمجالس القضائية التابعين لها.

كما قامت وزارة التربية بإدراج هذه التقنيات الالكترونية في مصالحها ولاسيما المؤسسات التربوية التابعة لها وبمختلف مستوياتها، بحيث سهلت عملية التسيير الإداري والبيداغوجي لها من خلال رقمنة كل أعمالها. ونفس الشيء التي اتخذته وزارة التربية من خلال رقمنة قطاعها في كل تعاملاته المختلفة من جوانبها الادارية والبيداغوجية، من توظيف وإعلان للنتائج المختلفة للقطاع.

وواكبت كذلك وزارة النقل والأشغال العمومية هذا التطور من خلال إدراج أكثر من ستين تطبيقا الكترونيا لتكنولوجيات الاعلام والاتصال من خلالها سهلت التعامل بين مختلف المشتغلين في هذا القطاع وبالتالي عصرنة إدارتها وتحسين للخدمة العمومية التي تقدمها .

وعليه وانطلاقا من كل ما أسردناه من التقنيات الالكترونية الحديثة المدرجة من طرف الوزارات السالفة الذكر وهدفها المشترك هو تحسين الخدمة العمومية للإدارة وعصرنتها من جهة والقضاء على كل أشكال البيروقراطية والفساد من جهة ثانية.

الفرع الرابع: في مجال التسيير الالكتروني للمرافق العامة بانتظام وتحقيق المساواة بين منتفيعها

إن الإدارة الإلكترونية تلعب دورا مهما في المساهمة في سير المرافق العامة بانتظام واستمرارها في تقديم الخدمات أثناء الليل والنهار، حيث لا مجال لتحديد مواعيد فتح مكاتب المرفق وانتظار التحاق الموظفين بأماكن عملهم أو إغلاقها[(53)] كما هو الحال في الإدارة التقليدية، وإنما يعمل هذا المرفق الالكتروني إن صح التعبير بتقديم الخدمات على مدار الساعة، ولا يتوقف إلا إذا وقع عطب تقني وفني يستوجب إصلاحه في الحين.

وتسيير المرفق العام بطريقة الكترونية يتم من خلال بوابات إلكترونية[(54)] يقدم فيها الخدمات بشكل منتظم ومتواصل دون توقف على الانترنت وعلى مدار 24 ساعة، وسوف يقضي لا محال على كل أشكال انحرافات الموظفين ولاسيما ما تعلق بالتسيب والإهمال والغيابات والخروج من أماكن عملهم قبل الوقت القانوني وهذه السلوكات الغير سوية تدرج ضمن الفساد الإداري الذي تعاني منه إداراتنا.

وبالمقابل أيضا فإن تجسيد الإدارة الإلكترونية في المرافق العامة ستؤدي بالضرورة إلى تفعيل مبدأ المساواة في الاستفادة من خدماتها ودون تمييز أو تحيز أو محاباة أو مفاضلة بين المنتفعين منها، بحيث يكون جميع المتصلين بالمرافق في مركز قانوني واحد دون تفرقة في الاستفادة منها على أساس القرابة أو العلاقات الشخصية أو حتى من يقدمون رشاوى ومزيات غير مستحقة، لأن البوابة الإلكترونية في نهاية المطاف لا تعرف مثل هذه السلوكات الغير سوية التي تعاني منها الإدارة التقليدية.

لهذا نقول بأن تسيير المرافق العامة عن طريق تطبيق تكنولوجيات الإدارة الإلكترونية سوف تقضي لا محال على كل أشكال الفساد والبيروقراطية.

الخاتمة:

ختاما لهذا المقال نؤكد بأن كل التطبيقات الإلكترونية التي استحدثت في عصرنا الحديث، قد ساهمت بشكل كبير في عصرنة الإدارة والرقي بها نحو الأفضل وتحيينها مع التطور التكنولوجي الحديث في عالم الانترنت والرقمنة والألياف البصرية وغيرها. ونؤكد بأن الجزائر مازالت بعيدة عن هذه الإدارة الالكترونية وعليها أن تضاعف من مجهوداتها في هذا المجال للالتحاق بركب التطورات الحاصلة.

ومن النتائج التي توصلنا إليها في هذا المقال أن:

- الإدارة الإلكترونية ساهمت بشكل كبير في التحكم في أداء الخدمة العمومية بصفة متميزة وبفعالية وجودة عالية وفي أقصر وقت وبأقل تكلفة هذا من جهة، ومن جهة أخرى ساهمت في تحقيق الشفافية والجودة في الأداء ومكافحة كل أشكال الفساد ومختلف التلاعبات التي تصدر من الموظف العام في الادارة التقليدية.

- الإدارة الإلكترونية بتقنياتها المختلفة اختزلت كذلك العلاقة المباشرة التي كانت بين صاحب الحاجة والموظف العمومي، والتي كثيرا ما تكون محلا لعروض أو وعود أو طلبات لمزايا غير مستحقة من أجل الحصول على الخدمة. لكن اليوم وبفضل هذه التقنيات الالكترونية أصبحت هذه العلاقة تتم عن

طريق الخط ودون أي مفاوضات أو ابتزازات، ما دام صاحب الحاجة يتعامل مباشرة مع جهاز كمبيوتر وأرضية رقمية التي يدخل فيها معلوماته اللازمة أو بطاقته الإلكترونية من أجل الحصول على الخدمة المطلوبة، وفي أسرع وقت ودون وساطة أو محاباة، أو تزوير أو أخطاء متى كانت المعلومات المدرجة صحيحة.

وعليه نقول بأن الإدارة الإلكترونية بمختلف تطبيقاتها ساهمت بشكل كبير في عصرنة كل مصالح الإدارة العمومية على كل مستوياتها، وانتقالها من الإدارة التقليدية الورقية إلى إدارة إلكترونية من جهة، ومن جهة أخرى في مكافحة الفساد بشتى أشكاله وخاصة الفساد الإداري الذي تعاني منه بنسبة كبيرة أغلب الدول ولاسيما العربية منها التي تحتل مراتب في مدركات الفساد الذي تعده المنظمة العالمية للشفافية في تقريرها السنوي.

ومن خلال هذا المقال نقترح:

- الإسراع في تجسيد كل المشاريع الرقمية مع إعادة توجيه سياسة جديدة في إطار تسيير الأنشطة الإدارية، وذلك من خلال إصلاح كل نصوص ممارسة الوظيفة والخدمة العموميتين حتى تتماشى مع هذه التقنيات الحديثة، والعمل على إشراك وبصفة فعلية وناشطة لكل المستعملين والمتعاملين مع الإدارة في شتى المجالات من أجل خلق نشاطات إلكترونية، مع تسهيل عملية الولوج إلى مثل هذه التطبيقات الإلكترونية مما يسمح لهم بقضاء مصالحهم دون عياء وربحا للوقت.

- ضرورة تشجيع إقامة البنى الأساسية الإلكترونية من حيث توفير أجهزة الحاسوب وربط الشبكات وإدارتها المختلفة كخطوة أولى نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية في مختلف المصالح الإدارية وعلى كل المستويات.

- ضرورة التوسع في تجسيد فكرة الترقيم الوطني الآلي الموحد للمواطنين في كافة المجالات والتعريف بمفهوم الادارة الإلكترونية ومكوناتها، والإكثار من عملية التوعية لإبراز محاسنها حتى نشجعهم على الاعتماد عليها بمختلف تطبيقاتها دون أي تردد، ولاسيما فيما يتعلق بدورها الفعال بموضوع المقال أي في مكافحة أشكال الفساد.

- كما نقترح استحداث صندوق خاص لدعم ومساعدة تعميم عملية الإدارة الإلكترونية وتجسيدها على كل المستويات حتى القطاعات الخاصة لأن أصعب الأمور هي بدايتها.

- وبالمقابل يستوجب تأمين حماية المعلومات المخزنة في اطار تجسيد هذه الإدارة الإلكترونية ومعاقبة كل من قام باستغلالها في غير اغراضها المشروعة والمسموحة.

الهوامش:

(1) الاستاذ الدكتور إبراهيم عبد العزيز شيحا: أستاذ متفرغ بقسم القانون العام بكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية، من مواليد 1943/03/28 بكفر الشيخ، حاصل على درجة الدكتوراه سنة1975 في القانون العام من جامعة الاسكندرية بتقدير جيد جدا مع مرتبة الشرف، إضافة إلى ديبلوم الليسانس سنة1964 وديبلوم القانون العام سنة 1965، ودبلوم القانون الخاص سنة1966 من نفس الجامعة، شغل إلى جانب التدريس الوظائف التالية: -عميدا لكلية الحقوق بجامعة بيروت العربية بلبنان من 1994 الى 1997، - أعير كأستاذ بجامعة الملك سعود بالرياض من 1988/9/1 الى غاية 1990/9/26، - أنتدب كأستاذ زائر لكلية الحقوق بالجامعة الاردنية بعمان للتدريس في الدراسات العليا في سنة 1986. له العديد من المؤلفات في القانون العام ولاسيما في الاداري والدستوري تفوق العشرون مؤلفا لا يتسع المقام لذكرها فقط نقتصر على ذكر البعض منها : -القضاء الاداري (مبدأ المشروعية وتنظيم القضاء الاداري) الصادر سنة2001، - القضاء الاداري (ولاية القضاء الاداري- دعوى الالغاء) الصادر سنة 2002، - النظم السياسية والقانون الدستوري (تحليل النظام الدستوري المصري) الصادر سنة 2003.

(2) إبراهيم عبد العزيز شيحا، المال العام في القانون المصري والمقارن، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، سنة 1975 ص:4.

(3) منى عطية البشري، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارة جامعة أم القرى بمدينة مكة المكرمة من وجهة نظر الإداريات وعضوات هيئة التدريس، متطلب تكميلي لنيل درجة الماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1429 /1430، ص:23، منشورة على الانترنت.

(4) The IBM Selectric typewriter was a highly successful model line of electric typewriters introduced by IBM on 31 July 1961.
Instead of the "basket" of individual typebars that swung up to strike the ribbon and page in a typical typewriter of the period, the Selectric had a "typing element" (frequently called a "typeball", or more informally, a "golf ball") that rotated and pivoted to the correct position before striking. The element could be easily changed so as to use different fonts in the same document typed on the same typewriter, resurrecting a capability that had been pioneered by typewriters such as the Hammond and Blickensderfer in the late 19th century. The Selectric also replaced the traditional typewriter's horizontally moving carriage with a roller (platen) that turned to advance the paper but did not move horizontally, while the typeball and ribbon mechanism moved from side to side.
The Selectric mechanism was notable for using internal mechanical binary coding and two mechanical digital-to-analog converters, called whiffletreelinkages, to select the character to be typed.
Selectrics and their descendants eventually captured 75 percent of the United States market for electric typewriters used in business.[3] IBM replaced the Selectric line with the IBM Wheelwriter in 1984 and transferred its typewriter business to the newly formed Lexmark in 1991. https://en.wikipedia.org/wiki/Main_Page.

ويطلق عليها النظم المؤتمتة:يتلخص مفهوم أتمتة أي نظام بأنه استبدال التدخل البشري في النظام جزئيا أوكليا بتجهيزات وأنظمة إلكترونية لاسيما عندما تكون الدقة والسرعة غايتين أساسيتين. لا بد لأي نظام مؤتمت من عقل مدبر بديل عن التدخل البشري. وأتمتة المكاتب تحتوي على كل النظم الالكترونية الرسمية وغير الرسمية والتي تتعلق بالاتصالات للحصول على المعلومات من وإلى الأشخاص داخل وخارج المؤسسة.

(5) كتاب الكتروني بعنوان، المدخل لتكنولوجيا المعلومات، في محورهالمرقم1-11 بعنوان: اتمتة المكاتب(الإدارة الأوتوماتكية)، ص:23.

(6) عشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة،2010/2009، ص:12.

(7) جاء في تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات في طبعة 2017 بأن هناك 830 مليون نسمة من الشباب على الخط، وهوما يمثل أكثر من 80 % من السكان الشباب في 104 بلدان، كما أكد هذا التقرير بأن هنالك زيادة كبيرة في النفاذ وعدد الاشتراكات على نطاق واسع مع تحديد أن الصين هي الدولة التي تحتل صدارة الترتيب. كما أن 320 مليون نسمة ولا سيما الشباب يستعملون الانترنت وخاصة الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة وتقل نوعا ما في البلدان الأقل نوم.

(8) ساري عوض الحسنات، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعات الفلسطينية، رسالة ماجستير في الدراسات التربوية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،سنة2011،ص:32.

(9) نجم عبود نجم، الإدارة الإلكترونية: الاستراتيجية والوظائف، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان،2008،ص:127.

(10) محمد محمود الطعامنة وآخرون، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، الأردن، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2004، ص:10.

[11] غالب ياسين سعد: خبير تدريب نظم المعلومات، رئيس قسم نظم المعلومات الإدارية بجامعة الزيتونة بالأردن، حاصل على ماجستير في نظم المعلومات الإدارية سنة 1991 ، ودكتوراه في نفس التخصص سنة1991، له العديد من المؤلفات تفوق الاثني عشرة مؤلفا نذكر منها على الخصوص: - الأعمال الالكترونية الصادر سنة2006، - أساسيات نظم المعلومات الادارية وتكنولوجيا المعلومات الصادر سنة2008، - الإدارة الإلكترونية الصادر في سنة2019 وغيرها من المؤلفات الاخرى لا يتسع المجال للتعرض لمجملها، فقط نشير إلى أن مجملها في نظم المعلومات .

[12] غالب ياسين، سعد، الإدارة الإلكترونية، وأفاق تطبيقاتها العربية، المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة،2005 ، ص:21.

[13] مقال بعنوان: علاقة الإدارة والمواطن في الجزائر: بين الأزمة ومحاولات الإصلاح، لصاحبه: قاسم ميلود، دفاتر السياسة والقانون، العدد 5، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص:62-63.

[14] Pr-Jean -Jacques Lavenue, Internet, droit et administration électronique, publié sur inernet,p5.

[15] سعود محمد النمر وآخرون، الإدارة العامة الأسس والوظائف، مطابع الفرزدق التجارية، ط 6، الرياض، المملكة العربية السعودية،2006، ص:417.

[16] Dt-Laetitia, « l'administration électronique ;un vecteur de qualité de service pour les usagers »,article publié, revue de la caisse nationale d'allocations familiales « informations sociales »2010/2-n°158-p21. publié/internet.

[17] القانون رقم 09-04 مؤرخ في 14 شعبان عام1430 الموافق 5 اوت سنة2009، يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، ج ر العدد 47، بتاريخ:16اوت2009.

[18] المرسوم الرئاسي رقم 15-261 مؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1436 الموافق 8 أكتوبر سنة2015،يحدد تشكيلة وتنظيم وكيفيات سير الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، ج ر العدد 00، بتاريخ :2015/00/00.

[19] عشور عبد الكريم، المرجع السابق،ص:15.

[20] احمد السيد الكردي: أستاذ بكلية التجارة بجامعة الأزهر بالقاهرة، له العديد من المؤلفات والمقالات في مجلات عديدة منها قضايا الأسرة، - قضايا المرأة، - المجتمع المدني، - علم الادارة، - التنمية البشرية، - التنمية التكنولوجية، تنمية التجارة الإلكترونية ، ومن هذا المجال أخذنا ما يفيد مقالنا.

[21] أحمد السيد كردي موسوعة الإسلام والتنمية مقال منشور على الانترنت، دون وقت ولا تاريخ، بعنوان :اهم مبادئ الإدارة الإلكترونية.

[22] عشور عبد الكريم، المرجع السابق، ص:16.

[23] Pr-Georges Chatillon, Directeur du DESS droit de l'internet-Administration-Entreprises, dans son article : « L'administration électronique :ENJEUX PRATIQUES, DEFITS JURIDIQUES »publié/internet, p6.

[24] Edwin Lau,« Principaux enjeux de l'administration électronique dans les pays membres de l'OCDE »,article publié à la revue française d'administration publique, 2004/2(n°110), Editeur:Ecole nationale d'administration(ENA), p224. publié/internet.

[25] القانون رقم18-07 مؤرخ في 2018/06/10 يتعلق بحماية الاشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، ج ر العدد34، المؤرخة في 2018/06/10.

[26] المرسوم الرئاسي رقم18-47 بتاريخ2018/01/06، يتضمن التصديق على مذكرة التفاهم بين الجزائر والنيجر حول التعاون في مجال البريد وتكنولوجيات الاعلام والاتصال، الموقعة بنيامي بتاريخ 2017/03/16، جر العدد 05 بتاريخ2018/01/30.

[27] عشور عبد الكريم، المرجع السابق، ص:16.

[28] Mouhamadou lo, l'administration électronique et le droit public, Thèse de doctorat, droit public, université Paris1,2004,sous la direction du Pr-Pierre-Laurent Frier ,P36,publié/internt.

[29] منى عطية البشري، المرجع السابق،ص:45.

[30] فرطاس فتيحة من جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، بعنوان: عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الإدارة الالكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد15، المجلد2، سنة2016، ص:315.

[31] المرجع نفسه، ص:316.

[32] عابد عبد الكريم غريس، شريف محمد، مقال بعنوان: دور الإدارة الالكترونية في ترشيد وتحسين الخدمة العمومية، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 3، ديسمبر 2013، ص:83.

[33] المادة 2 ف 6:" الاتصالات الإلكترونية: أي تراسل أو إرسال أو استقبال علامات أو إشارات أو كيانات أو صور أو أصوات أو معلومات مختلفة بواسطة أي وسيلة كانت".

(34) فرطاس فتيحة، المرجع السابق، ص:316.

(35) المرجع نفسه، ص:316.

(36) الأستاذين: عابد عبد الكريم غريس، شريف محمد،المرجع السابق،ص:83.

(37) كلثم محمد الكبيسي، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابعة للحكومة في دولة قطر، ماجستير، إدارة أعمال، للجامعة الافتراضية الدولية،2008،منشورة، ص:38-39.

(38) المرجع نفسه، ص:38-39.

(39) المرجع نفسه، ص:38-39.

(40) حاحة عبد العالي الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية :2012/2013،ص:30.

(41) زين العابدين محمد بن أبي بكر الرازي مختار الصحاح مؤسسة الرسالة،بيروت،1994،لبنان،ص:503.

(42) سورة القصص الآية43 .

(43) سورة المائدة الآية33 .

(44) القانون رقم 06-01 مؤرخ في 20فبراير206 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم،ج ر العدد 44، بتاريخ:08 /2006/03.

(45) المادة 71:تلغى الاحكام المخالفة لهذا القانون لاسيما المواد119و119 مكرر1ومن 121 إلى126مكرر، 127و128 و128 مكرر 1ومن 129إلى134 من الامر رقم66-156 المؤرخ في 8 يونيو1966 المتضمن قانون العقوبات.

(46) المادة72: تعوض كل احالة الى المواد الملغاة في التشريع الجاري به العمل بالمواد التي تقابلها من هذا القانون كما يلي:...27،26،32،25،35،31،29،...".

(47) القرار المؤرخ في23 ربيع الاول عام1439 الموافق 12 ديسمبر2017،يحدد قانون اخلاقيات الشرطة، ج ر العدد8 ،بتاريخ2018/02/07.

(48) المرسوم الرئاسي رقم 15-247 مؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1436 الموافق 16 سبتمبر 2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، ج ر العدد50،بتاريخ:20 سبتمبر2015.حيث خصص اجراءات هامة لمكافحة الفساد ولاسيما في المواد من 88 الى94.

(49) مهدي محمد ثاني، مقال بعنوان: الادارة الالكترونية،منشور في المجلة الالكترونية مغرب قانون،تاريخ النشر2012/02/24،ص17.

(50) Voir rapport analytique du groupe de travail intergouvernemental sur la prévention de la corruption, organe national de prévention et de lutte contre la corruption, 7eme réunion intersessions-vienne du 22au24 aout 2016,p4. publié/internet.

(51) Idem, p4.

(52) Idem, p4.

(53) مختار حماد، تأثير الادارة الالكترونية على إدارة المرفق العام، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة يوسف بن خدة، الجزائر،ص:72.

(54) وهوما قامت به مؤخرا وزارة الأشغال العمومية والنقل من خلال إطلاق البوابة الرقمية للخدمة العمومية في إطار عصرنة قطاعها ورقمنته وتحسين الخدمات المقدمة لمختلف المتعاملين، وتهدف هذه التقنية كما أشار وزير الاشغال العمومية والنقل يوم تدشينها: إلى تسهيل الإجراءات الإدارية والقيام بها عن بعد مما يسمح بتقديم خدمات للمواطنين والمتعاملين الاقتصاديين الناشطين في قطاعات النقل البري والبحري والجوي والاشغال العمومية. وتمكن هذه البوابة التفاعلية من الاطلاع على القانون الأساسي للخدمة المبتغاة وتكوين الملف وإيداع طلب الاستفادة من خدمة عمومية عبر الانترنت وتحيين الملف باستكمال الوثائق أو المعلومات الناقصة ومتابعته عبر الانترنت دائما، وغيرها من الخدمات المقدمة من الوزارة . وعليه فسوف يكون صاحب الحاجة يتعامل مع البوابة الالكترونية التي لا تعرف أحد ولا تحابي أي كان، بحيث تتفاعل فقط مع المعلومات المدرجة تعالجها في وقتها المحدد وتعطي النتيجة دون وساطة وتدخل أو مزية غير مستحقة، كما كان عليه الحال بالنسبة لبعض هذه الظواهر السلبية في الإدارة الورقية، والتي تدخل ضمن أشكال البيروقراطية والفساد. في هذا الصدد أكد وزير القطاع أن إطلاق بوابة الخدمة العمومية تندرج في إطار الاعتماد على التكنولوجيا في التسيير الاقتصادي ومواصلة عصرنة الحوكمة ومحاربة البيروقراطية. كما أن البوابة التي تم استحداثها ستسمح بتقديم 60 خدمة كخطوة أولى موجهة للمواطنين والمتعاملين في مختلف أنماط النقل، تشمل 16 خدمة خاصة بالنقل الجوي و20 خدمة في النقل البحري إلى جانب 20 خدمة ايضا بالنسبة للنقل الجوي و6 خدمات في مجالي الاشغال العمومية والنقل. وسيتم التخلي عن الطريقة التقليدية لتسيير الخدمات مع بداية 2019 . ونفس الشيء بالنسبة لوزارتي الشؤون الخارجية، الشؤون الدينية والأوقاف اللتان خصصتا بوابة الكترونية من خلالها تمكن الأولى الجالية الجزائرية بالمهجر من

الحصول على وثائقهم مباشرة دون التنقل إلى السفارات والقنصليات، أما الثانية تمكن الحجاج الميامين من الولوج إلى البوابة وقضاء كل ما يتعلق بهم في إطار استكمال إجراءات مناسك الحج (اختيار الفندق وحجز الغرفة وغيرها ...).